قضايا ودراسات
في تاريخ الجزائر

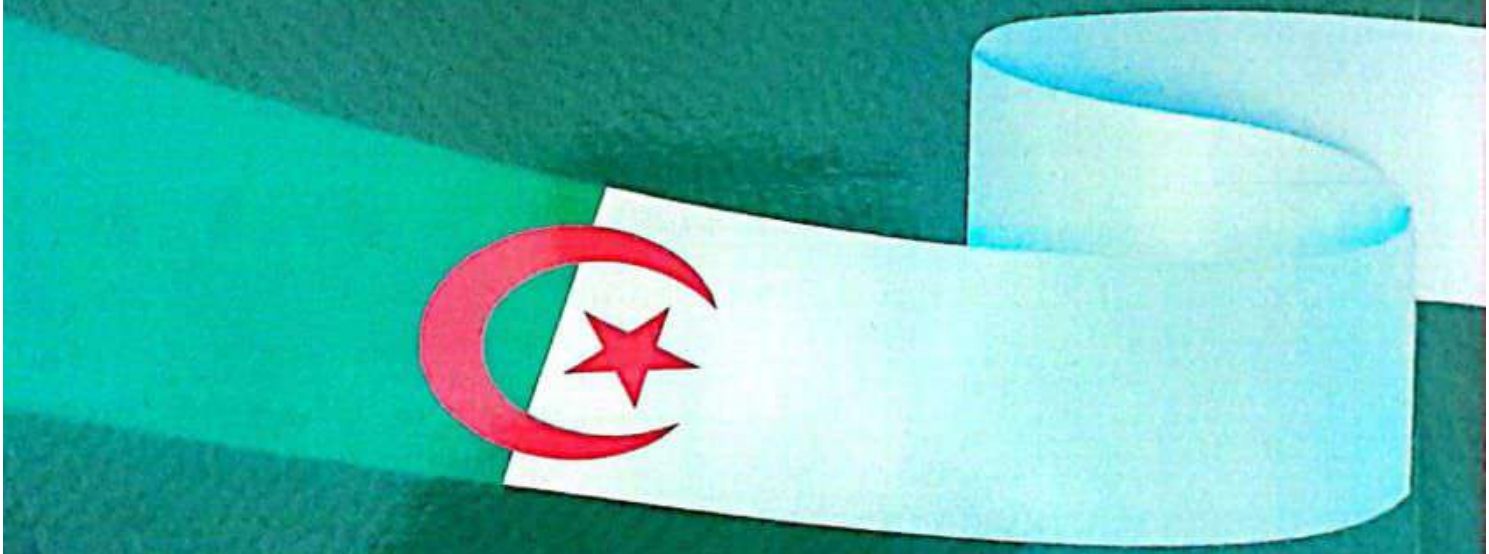

تنسيق وتقديم :
الدكتورة سلوى لهلالي

دار المجدد
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر

تنسيق وتقديم: أ.د. سلوى ملاني

192 صفحة

16 × 24 سم

محفوظة جميع الحقوق

© المكتبة الوطنية الجزائرية 2021.

ردمك: 978-9947-38-431-2 ISBN

الإيداع القانوني: شهر ماي 2021.

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والنقل
إلا بإذن خطي من المؤلف

دار المجدد للطباعة والنشر والتوزيع

02 نهج حفصي الطاهر (وراء الولاية)- سطيف/الجزائر

0550.96.31.07 / 0540.97.40.34 /036.82.58.09

على الفيس بوك: دار المجدد للنشر والتوزيع

dar.moudjadid@gmail.com

فهرس الكتاب

تقديم الكتاب 1

- أولا: قانون 23 مارس 1882 المتعلق بالحالة المدنية في الجزائر

- الدكتور : مصطفى عبيد 4

ثانيا: محاولات التقارب الجزائري التونسي بعد الاستقلال من خلال المصادر التونسية : مقترح الكاف 1973 أنموذجا

الدكتور : مسعود جلاوي 22

ثالثا: موقف الحزب الشيوعي الجزائري من الثورة التحريرية 1954-1962

الدكتور: محمد سريح 37

رابعا: إنتفاضة الثامن ماي 1945 ببلدية فج مزالة المختلطة

الدكتور : البشير بوقاعدة ، طالب دكتوراه: حيمر عبد الوهاب 55

خامسا: نشاط رجال جمعية العلماء في الخارج اصالح الثورة الجزائرية من خلال تقارير فرنسية

الأستاذ الدكتور: اسعد لهلال 65

سادسا: أحداث الثامن ماي 1945 ملحمة خالدة في ذاكرة التاريخ

الدكتورة : سعدية بن حامد 77

سابعا: مدينة شرشال العثمانية

الدكتورة نسكورث بهيئة 90

ثامنا: المجال الشلفي في الأسطوغرافية الموحدية

طالبة دكتوراه: غنية عباسي 115

تاسعا: الجزائر وقضايا التحرر في إفريقيا : دراسة في مظاهر الدعم الدبلوماسي

الدكتورة : سلوى لهلال 138

عاشرا : آليات استغلال العقار الفلاحي قبل صدور قانون التوجيه الفلاحي

الدكتورة : بوشربي مريم ، الدكتورة :بوفرة العمرية 160

الفهرس 186

قانون 23 مارس 1882

المتعلق بالحالة المدنية في الجزائر

ترجمة الدكتور مصطفى عبيد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
قسم التاريخ، جامعة المسيلة.

لم يكن قانون 23 مارس 1882 هذا، هو الأول في قائمة القوانين الاستعمارية التي عالجت مسألة الأحوال الشخصية الجزائرية بغية ضرب هوية الشعب الجزائري والعمل على تهجين خصوصياته الإسلامية وتذويبه في بوتقة الادماج. فقد سبق ذلك مراسيم وقوانين منذ سنة 1830، كان أبرزها وأخطرها قانون التجنيس في 14 جويلية 1865. وقانون كريميو المتضمن تجنيس اليهود في 24 أكتوبر 1870.

وتأتي هذه الترجمة من أجل وضع هذا القانون الخطير بين أيدي الطلبة والباحثين لا سيما بعد أن لاحظنا عدم استفادتهم منه وتعذر على كثير منهم الوصول الى مصادره لا سيما فئة الطلبة.

وقد جاء نص هذا القانون في فصلين، واشتمل على 23 مادة. جاء الفصل الأول تحت عنوان: تشريح الحالة المدنية للأهالي الجزائريين وتضمن 15 مادة، بينما جاء الفصل الثاني بعنوان: عقود الحالة المدنية. وقد تم نشره بالنشرية الرسمية للحكومة العامة بالجزائر في عددها 871 سنة 1882.

وقد سبق لي أن ترجمت قانون التجنيس الصادر في 14 جويلية 1865 ونشرته في كتابي : مقالات في تاريخ الجزائر والمغرب العربي الحديث والمعاصر (ط 2017) تعميما لاستفادة الطلبة والباحثين منه.

Loi du 23 Mars 1882

Le Sénat et la chambre des députés ont adopté,

Le présédent de la république promulgue la loi dont la teneur suit:

اعتمد مجلس الشيوخ ومجلس النواب ،

أصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

Titre 01er

Consultation de l'état civil des indigènes musulmans.

الفصل الأول

تشريح الحالة المدنية للأهالي الجزائريين.

Art 1er - Il sera procédé à la consultation de l'état civil des indigènes musulmans de l'Algérie.

المادة 01: لابد من التحكم في تشريح وضعية الحالة المدنية للأهالي الجزائريين.

Art 2. – Dans chaque commune et section de commune. Il sera fait préalablement par les officiers de l'état civil. Ou, à leur défaut, par un commissaire désigné à cet effet, un recensement de la population indigène musulmane.

المادة 02: في كل بلدية وكل دوار. لابد أن يقوم ضباط الحالة المدنية أو محافظ معين لهذا الغرض بإحصاء السكان الجزائريين.